



Distr.  
GENERAL

A/41/772  
28 October 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البنود ٢٣ و ٤٢ و ٦٥ و ٧٩ و ١٠٠ و  
١٤٢ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الحالة فى امريكا الوسطى : الاخطار التى تهدد  
السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم

الملة بين نزع السلاح والتنمية

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة فى ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ وموجهة  
الى الامين العام من وزير خارجية بيرو

يسعدنى بمفة خاصة أن أحيل الى سعادتكم ، بمفتي رئيس الاجتماع العادى الثانى  
عشر لمجلس بلدان امريكا اللاتينية ، الطلب المقدم من البلدان الاعضاء فى النظام  
الاقتصادى لأمريكا اللاتينية لتعميم بيان ليما الصادر فى الاجتماع المذكور الذى عقده  
المجلس فى هذه المدينة يومى ١٦ و ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، بوصفه وثيقة رسمية  
من وثائق الجمعية العامة فى إطار البنود ٢٣ و ٤٢ و ٦٥ و ٧٩ و ١٠٠ و ١٤٢ من جدول  
الاعمال .

(توقيع) آلن واغنىر تيشون  
وزير خارجية بيرو

.../...

86-27513 ١٦٥٥

مرفق

بلاغ ليما

١ - نحن وزراء خارجية ووزراء ورؤساء وفود بلدان امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المجتمعين في ليما في الاجتماع العادي لمجلس النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، قد نظرنا بإمعان في الحالة الدولية ، ولاحظنا ، في ضوء المقترحات الواردة في إعلان وخطة عمل كيتو وفي إعلان كاراكاس ، وهي مكوك ما زالت تتمتع بالملاحية التامة ، ان بلداننا ما زالت تواجه حالة اقتصادية خطيرة تؤدي الى عدم الاستقرار والتوترات الاجتماعية التي تهدد تماسك العمليات الديمقراطية .

ونرى انه ، على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها بلدان المنطقة ، لم تتحقق الامال في الانتعاش حتى الان ، نظرا الى التدهور غير العادي في محيط التجارة الدولية والتمويل الدولي بمفغة خاصة، وقد حدث هذا التدهور نتيجة لاتباع السياسات الانفرادية من جانب أهم البلدان الصناعية . وعلى العكس من ذلك ، فقد تراجعت المستويات المعيشية لشعوب امريكا اللاتينية بمقدار عقد بأكمله ، في حين سُجِلت ، في الاعوام الأخيرة ، تحويلات مكشفة للموارد المالية الى الخارج .

٢ - ونحن نرحب بحماس بمبادرة رئيس كولومبيا ، التي أعلنت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي تتلخص في شن حملة فعّالة منسّقة للقضاء على الفقر المدقع في منطقتنا ، بالتعاون مع الهيئات والوكالات الدولية المختصة . ونعرب عن اعتزامنا التعاون بمقتضى هذا الاقتراح وحضور الاجتماع الذي سيعقد في كولومبيا .

٣ - ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تدهور إيرادات الصادرات ، الناتج من الهبوط الذي لم يسبق له مثيل في الاسعار الدولية لصادرات المنطقة ، بما في ذلك السلع الأساسية والنفط ، ومن انتشار السياسات والتدابير الحمائية التي تعتمدها البلدان الصناعية . وقد أدى ذلك الى زيادة خطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة ، وبمفغة خاصة في البلدان التي تعتمد بمفغة رئيسية على سلعة أساسية وحيدة للتصدير . ومن الضروري ، بالتالي ، ان تتفق امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على موقف موحد ، ولذلك نعرب عن تأييدنا للمبادرة التي تقدّم بها رئيسا أوروغواي وببيرو لعقد مؤتمر إقليمي بشأن السلع الأساسية ، ونعرب عن شكرنا لحكومة غواتيمالا لترحيبها بعقد هذا المؤتمر في بلدها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

.../...

١٦٥٥ش

٤ - ونرى أن جولة أوروغواي للمحادثات لن تؤدي إلى نتائج إيجابية إلا إذا استوفيت الأهداف المتفق عليها في إعلان بونتا دل استه ، وبمفء خاصة تلك الأهداف التي تشمل بتقوية نظام التجارة المتعدد الأطراف وبالتوسع في التجارة العالمية وتحريرها ، وبمفء خاصة فيما يتعلق بمادرات البلدان النامية . وتعطى الأولوية الأولى في هذا الصدد ، للهدف '٣' الذي يربط التحسين في الحالة التجارية للبلدان المدينة بقدرتها الحقيقية على مواجهة الالتزامات المالية . وتبعاً لذلك ، وعن طريق الاستخدام الكامل لآليات المشورة والتنسيق التابعة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، قررنا تعزيز نشاطنا وتضامننا المشترك بفرض التأكد من أن نتائج المفاوضات متعكس تطلعات بلدان المنطقة . ونؤكد من جديد أنه من الأمور الأساسية أن يتم تجميد التدابير الحمايية التي اتخذتها البلدان الصناعية والحد منها .

ونحن نصرّ على الامتثال الدقيق للتعهدات المبصرة بشأن هذا التجميد والحد ، فيما يختص بالمنتجات الزراعية ، وإلغاء إعانات الصادرات خلال فترة ملاءمة ، وإعادة تكييف السياسات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو ، التي أدت إلى نشوء الفائض الكبير الذي أحدث الأضرار بالبلدان المنتجة بكفاءة .

ونؤكد قلقنا البالغ نظراً إلى أنه على الرغم مما أبرم في بونتا دل استه من تعهدات ، ما زالت تتخذ في الولايات المتحدة تدابير قانونية ، كما هو الشأن فيما حدث أخيراً من فرض ضرائب خاصة على الهيدروكربونيات ، من أجل تمويل مشاريع محددة تلحق الضرر بالاستقرار والنمو في صادرات المنطقة .

٥ - ونكرر التأكيد على أن الديون الخارجية تشكل واحدة من أشد العقبات خطورة أمام التنمية الذاتية في المنطقة وأنه ، على الرغم من الجهود الداخلية الضخمة التي بذلتها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لإصلاح مسارها الاقتصادي ، عن طريق دفع ثمن سياسي واجتماعي مرتفع ، لا يمكننا أن نواجه ، في الوقت نفسه ، خدمات الديون وتحقيق أهداف التنمية في بلداننا . وحيث أن هذه الحالة تؤثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، فإننا نؤكد أنه لا يمكن تسديد الديون الخارجية في الظروف الحالية ، دون أن تكون هناك تنمية اقتصادية متواصلة في بلداننا .

وتبعاً لذلك ، نُصر على أن السبيل الوحيدة للتوصل الى حل شامل ودائم لمشكلة الديون الخارجية تتمثل في الحوار السياسي القائم بين الدائنين والمدينين ، المستند أساساً على مبدأ المسؤولية المشتركة والحق في التنمية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، نرى أن من الضروري الموازنة بين خدمات الديون والقدرة الحقيقية لكل بلد على الدفع ، والحد من هذه الخدمات في إطار الإيراد الناتج من الصادرات أو الأثر الذي تتركه المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، وعكس اتجاه صافي تحويل الموارد التي تؤثر على المنطقة ، ومعالجة الديون في الحاضر والمستقبل بطريقة مختلفة .

ومن اللازم ، تحقيقاً للتنمية المتواصلة التي نصبو إليها ، أن تزيد تدفقات الموارد الى المنطقة وأن تتحسن أحوال القروض المتعلقة بهذه الموارد . ومن المهم أيضاً أن تنشأ الآليات بالنسبة للبلدان التي لا يسعها الوفاء بالتزاماتها المحددة المواعيد مع المؤسسات المالية الدولية ، وبمفظة خاصة مع صندوق النقد الدولي .

وترى أنه من الضروري لجميع البلدان ، وبمفظة خاصة البلدان الصناعية ، أن تشترك على نحو ايجابي ، في مناقشة واعتماد القرارات المتعلقة بموضوع "أزمة الديون الخارجية والتنمية" في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل .

٦ - واننا نرفض بشدة التنفيذ المتكرر للتدابير الاقتصادية والمالية القسرية ، ذات الدوافع السياسية وغيرها من الدوافع ، فضلاً عن تجميد الأموال ووقف القروض والائتمانات وفرض أشكال الحظر والحصار الاقتصادي على البلدان في منطقتنا ، ونؤكد من جديد الحق السيادي لشعبنا في أن تختار متحررة من التهديدات والاعتداءات الخارجية نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص بها .

٧ - ونؤكد من جديد مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وضرورة المراعاة الدقيقة للقانون الدولي . ونعرب عن تأييدنا الحاسم ، مرة أخرى ، لجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم للتوصل الى حل سياسي ، قائم على التفاوض ونابع في الحقيقة من أمريكا اللاتينية ذاتها ، للمشاكل الخطيرة التي تواجه بلدان أمريكا الوسطى ، والتي ترتبط أصولها ارتباطاً حميماً بظروف التدهور الاقتصادي والاجتماعي ، ويعتبر اقرار السلم في المنطقة من الشروط الأساسية لتحرير الموارد التي ينبغي تخصيصها للتغلب على ذلك التدهور . واننا نحث المجتمع الدولي على الاسهام في رفاه هذه المنطقة وتنميتها ، وعلى دفع عملية الحوار والتنسيق قدماً الى الامام ، مع مراعاة مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير للشعوب ، من أجل تأكيد

السلام والديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى ، مع تيسير تطبيق آليات اتخاذ القرار السياسي التي تكفل المشاركة الحرة الديمقراطية لشعوب أمريكا الوسطى في تقرير وبناء مصيرها .

٨ - ونشدد على ما تعلقه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أهمية على المبادئ المتعلقة بنزع السلاح والتنمية التي اعتمدت في قرارات الأمم المتحدة وفي مقترحات مجموعة الستة ، وبمفهوم خاصة مبدأ تحويل الموارد النافثة عن الحد من سباق التسلح إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونؤكد من جديد تأييدنا لاقامة مركز اقليمي للأمم المتحدة في ليما من أجل السلم ونزع السلاح والتنمية ، ونلتزم من الامين العام للأمم المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك .

٩ - ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء المشاكل الاجتماعية والاخلاقية الناشئة عن استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، ونشدد على أنه ينبغي ، علاوة على مكافحة انتاج العقاقير التي التزمت بلداننا ، القيام باجراء حاسم تشترك فيه بلدان المنطقة التي يشيع فيها ذلك الاستهلاك المكثف غير المشروع الذي يشكل الحافز الاساسي لانتاج المخدرات . ونكرر الاعراب عن عزم حكوماتنا على مواصلة الكفاح ضد هذه الجريمة ، ولذا نتعهد بالوفاء بالتزامنا باتخاذ الاجراءات المنسقة في التحضير للمؤتمر الوزاري الدولي المعني بالاتجار في العقاقير واساءة استعمالها ، الذي سينعقد تحت اشراف الأمم المتحدة بغيبينا في حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

١٠ - ونكرر الاعراب عن تأييدنا لفرض الجزاءات المتفق بشأنها في اطار الأمم المتحدة على نظام الحكم في جنوب افريقيا نظرا الى سياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، ونلاحظ التقدم المحرز في مكافحة هذه السياسة ، الذي سجل في بلدان صناعية هامة لها مصالح اقتصادية في جنوب افريقيا . واننا متفقون على العمل من أجل اتخاذ تدابير اضافية في اطار احكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . من شأنها القضاء على نظام الفصل العنصري . وتبعا لذلك ، التزمنا بالتنسيق المستمر للعمل فيما بيننا في نطاق الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ذات الصلة .

١١ - واقتناعا منا بان طبيعة الحوار الذي بدأناه في ليما ، نحن وزراء الخارجية والوزراء ورؤساء الوفود ، يتسم بقيمة عملية وسياسية سامية ، فقد قررنا استكمال هذا الحوار في الاجتماعات القادمة لمجلس أمريكا اللاتينية على المستوى الوزاري بهدف استعراض تطور الوضع الدولي وتأثيره على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ،

بالاقتران بالانشطة التي قد تقوم بها بلداننا لتمييز وحدة امريكا اللاتينية . ونود ، في هذا المدد ، أن نرجو من وزير خارجية بيرو ورئيس الاجتماع العادي الثاني عشر لمجلس امريكا اللاتينية ، على أساس المقترحات الهامة التي قدمها السيد الان غارشيا ، رئيس بيرو ، وفي ضوء المسائل التي بحثناها في هذا الحوار الاول ، أن يعد ، بالتشاور مع الدول الاعضاء ، مجموعة من المقترحات العملية التي ترمي الى تمييز التنسيق والتعاون فيما بين بلداننا وتكييف الاليات الحالية مع الظروف والمتطلبات الجديدة الطارئة على المسرح الدولي . وقد اتفقنا ايضا على استعراض هذه المقترحات في اجتماع خاص لمجلس امريكا اللاتينية على المستوى الوزاري ، يعقد في خلال عام ١٩٨٧ .

-----